في يد رجل اقام احدهما البينة على النتاج والاخر على الملك فصاحب النتاج اولى غير حال ان
صاحب الملك ولو ادعى النتاج لا بد يقضي بينهما وان وقت كل واحد من البينتين وقتا
وسمن الدابة بوافق احد يا البينتين وهما خارجان او احدهما يقضي للذي وافق لهن
الدابة وان كان سن الدابة مختلفا فان كانا خارجين يقضي لهما وان كان احدهما صاحب
يد يقضي له وان خالف سن الدابة الوقتين في رواية يقضي لهما وفي رواية تبطل البينتان وان
كان احدهما صاحب اليد يقضي لها صاحب اليد ولو ادعى النتاج يقضي لاعوهما لانكر خارج اقام
البينة ان ثوبه نسجه وان كان يعلم ان مثل هذا الثوب مما لا ينسج الا مرة فهو للذي في يديه
وان كان يعلم انه ينسج مرة بعد اخرى فهو للخارج وعن محمد لو نازعه في ثوب هو في يد احدهما
البينة انه نسجه واقام الذي في يديه البينة انه نسجه صفة قال محمد ان كان ثوبا قطعا
فلغزل واحد منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف النصفان فعلة للخارج ولو ادعى رجلا
انه له صاغه لي بعين هذا ادعوى النتاج لان الحلي يباع مرة بعد اخرى وكذا الثوب يرقع
بعد اخرى وكذا الولادي حلمة انها له لانها تزرع مرة بعد اخرى وكذا الشجر يزرع
في صوف اقام ذو اليد البينة انه ملكه جزه من شاه هو في يديه واقام اخر البينة
انه ملكه جزه من شاة ملكها يقضي به لذي اليد لان جز الصوف لا ينكر وصاحب اليد ثانيا
ولو اقام خارج البينة على شاة في يد غيره انها شاته وجز هذا الصوف منها واقام
ذو اليد البينة ان الشاة التي في يديه انها ولدت هذا الصوف منها فانه يقضي بالشاة للذي
لانهما ادعيا الشاة ملكا مطلقا فيقضي بالشاة للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجز
ليس من اسباب الملك ولد الواختصما في الملك فقال الحائك هذه ارض زرعت فيها القطن
او نبت فيها هذا البيت فانه يقضي بها للمدعي ولو اختلفا في حبل فقال الخارج هو حبل
صنعته من لبن كان لي وصاحب اليد ادعى مثل ذلك فانه يقضي به لذي اليد ولو قال المدعي
هذا الحبل لي صنعته من لبن شاتي هذه واقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضي
بالشاة للخارج ولو ان عبدا في يد رجل اقام هو البينة انه عبده ولد في ملكه فانه
وعبده واقام خارج البينة على مثل ذلك فانه يقضي بالامة للمدعي لعبد لان اليد لا تنافي
الاباء

الاباء النتاج في العبد فترجح بينة ذي اليد ولو اقام ذو اليد البينة على امة في يد انها امته
ولدت هذا العبد في ملكه واقام خارج البينة على مثل ذلك فانه يقضي بالامة لذي اليد لانها
الاباء الامة ملكا مطلقا فيقضي بها للمدعي ثم يستحق العبد ولو تنازعا في امرأة ان وكل
كل واحد منهما انه تزوجها غير انه يقضي به للذي في يديها لان القطن لا يغزل
الامة واحدة بخلاف الثوب والرعي فانه يغزل مرتين ولو اختصم رجلان في ارض
فيها زرع اقام كل واحد منهما البينة ان الارض والزرع له فهو الذي زرعها فانه
يقضي بها للمدعي لان دعواها دعوى الملك المطلق ولو ان عبدا في يد رجل اقام البينة
انه عبده ولد في ملكه واقام ذو اليد شهودا مته هذه فانه يقضي بالعبد للذي في يديه
لانهما استويا في دعوى النتاج وفي العبد وفي بينة صاحب اليد زيادة اثبات وصف
النسب عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه ومن
عبده هذا واقام رجل اخر البينة على مثل ذلك فانه يقضي بالعبد بين الخارجين نصفين
لانهما استويا في دعوى النتاج وهما خارجان ويكون الابن من العبدين والامة
ولو اختصم ذو اليد وخارج في لحمة مشوية او في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي انه
شواه في ملكه فانه يقضي به للمدعي لان المشوي يشوى مرة بعد اخرى وكذا الدقيق
اذا اقام كل منهما بينة انه صنعه كله فانه يقضي به للمدعي لان العجانة بهما يكثر
شيء وتعتب ولو اختصما في بيت انها ذا بيته انها ذا بيته سرقها منه او اغتصبها منه وصاحب اليد
يدعي انها ذا بيته ولدت في ملكه يقضي بها لصاحب اليد ولو ادعى رجل في يد رجل انه له
نسجه واقام البينة والشهود انه نسجه ولم يشهدوا انه له فانه لا يقضي للمدعي
لان النساج قد ينسج ثوب غيره وكذا لو شهدوا انه باعها منه او وهبها له
ولدت عنده ولم يشهدوا انها له لا يقضي به للمدعي وكذا لو شهدوا ان هذه
الحنطة حصدت من زرع في ارض فلان او هذا الرطب من نخل فلان لا
يقضي لفلان ولو اقر الذي في يديه بالعبد ثم خاصم او اراد ولو شهدوا ان هذا
العبد ولدته امة فلان فان العبد لصاحب الامة ولو شهدوا ان هذه الخطة من

Copyright © University